فلما ذكر التعليق في قسم المردود بالجهل بحال المحذوف وقوعه بصحة
ان عرف بان جيء مسمى من وجه اخر فان قال الجميع من احذف فقد ثقات
جات مسئلة التعديل على الأبهام والمجهول لا يقبل حتى يسمى لكن قال
ابن الصلاح ههنا ان وقع الحذف في كتاب التزمت صحته كما التزمه
فما اتى فيه بالجزم دل على انه ثبت اسناده عنده وانما حذف لغرض
من الأغراض وما اتى فيه بغير الجزم ففيه مقال وقد اوضحت ذلك
في النكت على ابن الصلاح **والثاني** وهو سقط من اخره من بعد
التابعي هو المرسل وصورته ان يقول التابعي سواء كان كبيرا او صغيرا
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم او فعل بحضرته كذا ونحو ذلك
وانما ذكر في قسم المردود للجهل بالمحذوف لانه يحتمل ان يكون حمل عن
تابعي اخر وعلى الثاني فيعود الاحتمال وهو السابق ويتعدد امّا
بالتجويز العقلي فالى مالا نهاية له وامّا استقراءً فالى ستة
او سبعة وهو اكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض فان
عرف من عادة التابعي انه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جمهور المحدثين
الى التوقف لبقاء الاحتمال وهو احد قولي احمد وناز عهما وهو قول المالكيين
والكوفيين يقبل مطلقا وقال الشافعي يقبل ان اعتضد بمجيئه من وجه
اخر بيبان الطرق الاولى مسندا كان او مرسلا لترجح احتمال كون
المحذوف ثقة في نفس الأمر ونقل ابو بكر الرازي عن الحنفية وابو الوليد
الباجي المالكية ان الرازي واذا كان يرسل عن الثقات وغيرهم لا يقبل

الد

مرسلة اتفاقا والقسم **والثالث** من اقسام السقط من الأسناد ان
يكون اثنين فصاعدا مع التوالي فهو المعضل والا وان كان السقط باثنين
غير متوالين في موضعين مثلا فهو المنقطع وكذا ان سقط واحد فقط
او اكثر من اثنين لكن بشرط عدم التوالي ثم ان السقط من الأسناد
وقد يكون واضحا يحصل الاشتراك في معرفته لكون الرواي مثلا لم
يعاصر من روى عنه او يكون خفيا فلا يدركه الا الائمة الحذاق المطلعون
على طرق الحديث وعلل الاسانيد فالاول وهو الواضح يدرك بمعرفة التلا
بين الراوي وشيخه بكونه لم يدرك عصره او ادركه لكن لم يجتمعا و
ليست له منه اجازة ولا وجادة ومن ثمة احتيج الى التاريخ لتضمنه تحرير
مواليد الرواة ووفياتهم واوقات طلبهم وارتحالهم وقد افتضح اقوام
ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم **والقسم والثاني**
وهو المخفي المدلس بفتح الميم يسمى بذلك لكون الراوي لم يسم من حدثه
واوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به واشتقاقه من الدلس بالتحريك
وهو اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء ويرد المدلس بصيغة
من يفيد الاداء يحمل وقوع التقابل بين المدلس ومن استدلسه كعن وكذا
قال ومتى وقع بصيغة صريحة لا تجوز فيها كان كذبا وحكم من ثبت عنه
التدليس اذا كان عدلا ان لا يقبل منه الا اذا صرح فيه بالتحديث على
الأصح وكذا المرسل الخفي اذا صدر ممن عاصر لم يلق من حدث عنه
بل بينه وبينه واسطة والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)